S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1996/48
20 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH AND RUSSIAN



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٧٢٧ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كرواتيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/1011 و Corr.1)، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) بشأن كرواتيا.

"ويقر مجلس الأمن بإحراز تقدم ملحوظ في الحالة الإنسانية، ولا سيما التدابير التي اتخذتها حكومة كرواتيا لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان الصرب الكرواتيين.

"ورغم أن الحالة الأمنية تحسنت تحسنا طفيفا، فإن مجلس الأمن يعرب عن قلقه إزاء أعمال المضايقات المستمرة والنهب والهجمات الجسدية ضد الصرب الكرواتيين، ولا سيما تورط ضباط الجيش والشرطة الكرواتيين النظاميين في عدد من تلك الأحداث. ويطلب المجلس من حكومة كرواتيا أن تكثف جهودها لتحسين الحالة الأمنية وتهيئة ظروف أمنية ملائمة للسكان الصرب المحليين، بما في ذلك إعادة إنشاء نظام عامل للمحاكم في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين.

"ويشعر مجلس الأمن بقلق عميق إزاء عدم إحراز تقدم كبير في مسألة عودة اللاجئين الصرب الكرواتيين، على الرغم من طلباته السابقة، ويحث حكومة كرواتيا على اعتماد نهج شامل من أجل تيسير عودة اللاجئين من الأصل الكرواتي إلى ديارهم الأصلية في جميع أنحاء كرواتيا. ويشعر بالاستياء إزاء الفشل المستمر لحكومة كرواتيا في ضمان حقوق الممتلكات بشكل فعال، وخاصة حالة كثير من الصرب الذين عادوا إلى القطاعات السابقة ولم يتمكنوا من استعادة ممتلكاتهم. ويطلب المجلس من حكومة كرواتيا أن تقوم على الفور بتطبيق الإجراءات المناسبة على مسألة حقوق الممتلكات ووقف جميع أشكال التمييز ضد السكان الصرب الكرواتيين عند تقديم الاستحقاقات الاجتماعية والمساعدة في التعمير.

"ويساور مجلس الأمن بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بعدم تنفيذ قانون العفو الجديد بطريقة عادلة ومنصفة. ويشدد على أن التطبيق المنصف لذلك القانون أمر حيوي لبناء الثقة وتعزيز المصالحة الوطنية في كرواتيا وكذلك إعادة إدماج إقليم سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية بصورة سلمية.

96-37305 201296 201296

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية الالتزامات الذي أخذتها حكومة كرواتيا على عاتقها فيما يتعلق بمجلس أوروبا، بما في ذلك توقيعها على الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية ويتوقع أن تقوم حكومة كرواتيا بتنفيذ تلك الالتزامات تنفيذا كاملا ودون تأخير.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد طلبه إلى حكومة كرواتيا بالتعاون التام مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإجراء تحقيقات في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما الانتهاكات التي ارتكبت أثناء العمليات العسكرية في عام ١٩٩٥، ومحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب تلك الانتهاكات.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير عن الحالة، في موعد لا يتجاوز بأية حال ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧."
